الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012

الالتزام بنظام الأولويات ودروه في تحقيق الأمن الغذائي في الدول الإسلامية

د. عبد الواحد غردة
جامعة قالمة

أ. عبد الحليم جدي
جامعة قالمة

مقدمة:

تعد مشكلة الأمن الغذائي إحدى المشاكل الاقتصادية المهمة التي تواجه العالم الإسلامي المعاصر، فعلى الرغم من أن الإسلام حض على العمل والإنتاج واعتبر السعي على الرزق والتعمير في الأرض من أفضل ضروب العبادة، بل وطالب أتباعه بتحقيق الاكتفاء الذاتي ليعيشوا حياة كريمة، إلا أن الواقع العربي والإسلامي عكس ذلك تماماً، حيث نجدها تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية مختلفة منها مشكلة الأمن الغذائي الذي يعد أحد أهم المخاطر التي تهدد أمنها واستقرارها المالي والاقتصادي. فما يلاحظ أن الدول الإسلامية تعتمد في تأمين قوت أبنائها على جهات خارجية.

هذا الواقع يحتم على الأمة الإسلامية اليوم الرجوع إلى تعاليم دينها لمعالجة هذه المشكلة، وذلك لما تتضمنه الشريعة الإسلامية من توجيهات ربانية وأحكام شرعية، ولعل من أهم هذه التوجيات الالتزام بمبدأ الأولويات فللمنهج الإسلامي نظرته الخاصة فيما يخص ترتيب أولويات التنمية الاقتصادية، وهي نظرة مستمدة من قاعدة شرعية بالغة الأهمية وهي القاعدة الفقهية " أن درأ الضرر أولى من جلب المنفعة"، وسنحاول في هذا العنصر عرض ترتيب هذه الأولويات حسب هذه القاعدة ثم ترتيبها وفقا لحاجات الإنسان، مستخلصين في الوقت ذاته أثر هذا الترتيب على تحقيق التنمية الأمن الغذائي وذلك من خلال تناول العناصر التالية:

العنصر الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي.

العنصر الثاني: موقع الدول الإسلامية من مشكلة الأمن الغذائي.

العنصر الثالث: دور نظام الأولويات في تحقيق الأمن الغذائي.

أولا: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي

شاع مصطلح الأمن الغذائي في الأدب الاقتصادي بوجه خاص بعد ظهور أزمات غذائية عالمية مست العديد من الدول في النصف الثاني من الستينات وبداية السبعينات، والتي عقبها جفاف شديد أصاب بعض هذه الدول في الثمانينات من القرن العشرين. وسنحاول في هذا العنصر عرض بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي، مبرزين في نهايته سلبيات عدم تحقيقه.

1. **تعريف الأمن الغذائي**

عرف الأمن الغذائي بعدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: عرف الأمن الغذائي على أنه " الوفاء باحتياجات الفرد من العناصر الغذائية المتوازنة وبكمية تكفي لأداء العمليات الفسيولوجية والحفاظ على الحالة الصحية"[1].

التعريف الثاني: و عرف أيضا بأنه " حصول جميع الناس في جميع الأوقات من الناحيتين المادية والاقتصادية على ما يكفي من أغذية سليمة ومغذية لممارسة حياة ملؤها الصحة والنشاط"[2].

التعريف الثالث: وهناك من عرفه على أنه" هو ضمان استمرار تدفق كمية المواد الغذائية التي تؤمن لكل فرد من أفراد المجتمع مستوى السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية وفقا للمعايير العلمية المتفق عليها دوليا، وذلك خلال فترة من الزمن" [3].

نلاحظ من التعاريف السابقة أنه رغم اختلاف ألفاظها إلا أنها تحتكم في مجملها إلى نقطة أساسية وهي قدرة المجتمع على تلبية احتياجات سكانه من الغذاء الصحي والنظيف.و هو ما يستلزم أربعة شروط:

- كفاية الغذاء أو توفره.

- استقرار توفر الغداء دون تقلبات أو نقص من موسم لآخر أو من عام لآخر.
- الحصول على الغداء أو القدرة على ذلك.
- نوعية وسلامة الأغذية.

2. الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يقصد بمصطلح الاكتفاء الذاتي من الغداء المدى الذي تستطيع به البلاد مقابلة احتياجاتها الغذائية من إنتاجها المحلي، وعلى هذا فإن مصطلح الاكتفاء الذاتي من الغذاء يختلف عن الأمن الغذائي فالأول ينظر إلى الإنتاج القومي فقط كمصدر وحيد للإمدادات، بمعنى آخر يرتبط الاكتفاء الذاتي في الغداء بمنظور عام حول التنمية التي تركز على الاعتماد على الذات. في حين يأخذ الأمن الغذائي في الاعتبار الواردات التجارية والمعونات الغذائية كمصادر ممثلة لإمداد السلع الغذائية وهو يتسق مع نظرة التنمية التي تضمن التخصص العالمي والميزة النسبية[4].

3.الأمن الغذائي في مستويات مختلفة التحليل

إن مفهوم الأمن الغذائي لأي قطر من الأقطار يمكن تحليله على ثلاثة مستويات هي المستوى القومي، المستوى العائلي، والمستوى الفردي. ولا يعني الأمن الغذائي في أحد المستويات بالضرورة أمنا غذائيا في مستوى آخر، فهناك أقطار عديدة آمة غذائيا على المستوى القومي حيث يكون هناك توازن بين طلب الغذاء وعرضه وفقا للأسعار المناسبة، ولكنها تضم مجموعات سكانية أو أفراد يفتقرون إلى الأمن الغذائي[5].

4.الآثار السلبية لغياب الأمن الغذائي

إن النتائج السلبية لغياب الأمن الغذائي خطيرة وهي تنعكس على الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية:

أ. اقتصاديا

يدفع العجز في تحقيق الأمن الغذائي الدول إلى تخصيص مبالغ ضخمة لتغطية فاتورة العجز، مما يعني استنزافا للموارد المالية، وإرهاقا للاقتصاد، وتفاقما في عجز الميزان التجاري الزراعي الخارجي، وتضخما للمديونية في بعض الأقطار،

وبالتالي تكريسا للتبعية والإضرار بالتنمية بمجملها، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة صعبة لن يكون الخروج منها ممكنا إلا بتحريك التنمية نفسها وتطويرها، وبالتركز على تحسين وتطوير الإنتاج الزراعي الذاتي، وهو أمر ممكن موضوعيا، كما سنرى لاحقا.

ب. اجتماعيا وأمنيا

إن التضييق على حاجات الإنسان الغذائية هو بمثابة اعتداء على الحياة نفسها. ومن هنا حساسية الفئات الشعبية الواسعة ذات الدخول المحدودة على رفع أو محاولات رفع أسعار سلع الغداء الحيوية وردود فعلها الغاضبة على ذلك، والتي تجسدت في انتفاضات عديدة كالذي شهدته بعض البلدان العربية مؤخرا مثل الجزائر في ما يسمى مظاهرات الزيت والسكر في بداية السنة الحالية.

ج. سياسيا واستراتيجيا

إن العجز الغذائي يعني في الغالب اليوم التبعية الغذائية التي تعني بدورها الخضوع لمزاج ومصالح وضغوط الدول الموردة، وأهمهما الوليات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يؤدي غالبا إلى تهديد أو تقييد أو ابتزاز أو ارتهان القرار السياسي للدول العاجزة غذائيا، بدرجة أو أخرى لقوى أجنبية وهو ما يؤدي في المحصلة إلى التبعية السياسية[6]. من منطلق أن" من لا يملك قوته لا يملك إرادته".

ثانيا: موقع الدول الإسلامية من مشكلة الأمن الغذائي

أنعم الله سبحانه وتعالى على العالم الإسلامية بالعديد من النعم والخيرات التي تكفل له الأمن الغذائي الوفير، ورغم ذلك ما زالت معظم الدول الإسلامية تعتمد في جزء كبير من غذائها على دول الشرق والغرب، وذلك راجع في الأساس الأول إلى تخلف قطاعها الزراعي الذي يعاني من عدة مشاكل حالة دون النهوض به. وقبل التطرق إلى هذه المشاكل ومعرفة واقع الدول الإسلامية من الأمن الغذائي ينبغي الإشارة أولا إلى نقطة في غاية الأهمية وهي نظرة الإسلام إلى الزراعة.

لم تكن الدول الإسلامية في منأى عن مشكلة الأمن الغذائي الذي مست العالم خلال فترات مختلفة من التاريخ، ولازالت هذه المشكلة تعتبر إحدى المشاكل الاقتصادية المهمة التي تواجه العالم الإسلامي المعاصر، بل أن مشكلة الأمن الغذائي تزداد حدة إذ تشير الإحصائيات أن الفجوة الغذائية في الدول العربية والتي تمثل معظم دول العالم الإسلامي قد تضاعفت من 13.9 مليار دولار في عام 2000 لتصل إلى حوالي 27.5 مليار دولار في 2009.[7] ويعود هذا الارتفاع إلى عدم وجود توازن بين نمو الإنتاج الغذائي ونمو الاستهلاك الغذائي في الدول العربية حيث تشير الإحصائيات أن نمو الإنتاج الغذائي في الدول يتراوح ما بين 1.5 % إلى 2.5 % سنوياً بينما ينمو استهلاك الغذاء بمعدل يتراوح ما بين 4 % و5 % سنوياً[8]. وإن مفارقة معدل النمو التي يزيد فيها الاستهلاك بنحو ضعف معدل الإنتاج أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الخارج لتأمين الاحتياجات الغذائية.

وينبغي التنويه بأن هناك تفاوت في بين الدول الإسلامية من حيث موقعها من الأمن الغذائي حيث يمكننا التمييز بين ثلاثة مجموعات وهي:[9]

- **المجموعة الأولى**: وهي مجموعة الدول التي تظهر بها فجوة غذائية فعلية محلية، ولكنها تستطيع تغطية هذه الفجوة بالاستيراد من الخارج، اعتمادا على المتوفر من مواردها المالية الذاتية المستمدة من فائض عوائد صادراتها البترولية (مثل دول الخليج)، ومن ثم لا تعاني هذه المجموعة من الدول من مشكلة أمن غذائي.

- **المجموعة الثانية**: وتشمل مجموعة الدول المنتجة للغذاء، ولكن إنتاجها المحلي من الغذاء لا يكفي احتياجاتها الغذائية منه لأسباب خاصة بالسياسة الإنمائية والزراعية، لذلك ظهرت فيها فجوة غذائية وتزايدت هذه الفجوة مع مرور الزمن. وتفتقر هذه الدول في نفس الوقت إلى موارد كافية من النقد الأجنبي التي تلزم لتمويل استيراد حاجاتها من الغذاء، مما أثر على مقدرتها سد الفجوة الغذائية، و أدى إلى عجز موازينها التجارية واضطرارها إلى الاستدانة من الخارج أو تلقى المعونات والمساعدات الأجنبية (مثل مصر)، الأمر الذي يؤثر سلبا في موازين مدفوعاتها، لذلك تعاني هذه المجموعة من الدول من وجود فجوة أمن غذائي .

- المجموعة الثالثة: وهي الدول المصنفة في المجموعة الأكثر فقرا في العالم، إذ تعاني عجز غذائي حاد بسبب ظروف طبيعية مثل استمرار موجات الجفاف المدمرة، أو ظروف سياسية مثل الحروب والاضطرابات الداخلية، وقد تشتد فيها الفجوة الغذائية الفعلية المحلية. وهذه المجموعة من الدول لا تمتلك موارد النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الغداء، وإنما تعتمد على سد جانب من الفجوة الغذائية بها على المعونات الغذائية الدولية، إلا أن هذه المعونات تكون في أغلب الأحيان قاصرة تماما عن سد فجوة الغذاء فيها ومثل تلك الدول الإسلامية نجد الصومال.

ثالثا: دور نظام الأولويات في تحقيق الأمن الغدائي.

تعد قضية ترتيب أولويات التنمية الاقتصادية من أهم القضايا المختلف فيها بين الباحثين في مجال التنمية، ولقد حاولت معظم النظريات الاقتصادية الوضعية الترتيب بين مختلف القطاعات، فهناك من يقدم القطاع الصناعي على القطاع الزراعي، وهناك من يرى العكس..، بل حتى على مستوى القطاع الواحد هناك اختلاف في ترتيب منتجات هذا القطاع فيما بينها.

وللمنهج الإسلامي نظرته الخاصة فيما يخص ترتيب أولويات التنمية الاقتصادية، وهي نظرة مستمدة من قاعدة شرعية بالغة الأهمية وهي القاعدة الفقهية " أن درأ الضرر أولى من جلب المنفعة"، وسنحاول في هذا العنصر عرض ترتيب هذه الأولويات حسب هذه القاعدة ثم ترتيبها وفقا لحاجات الإنسان، مستخلصين في الوقت ذاته أثر هذا الترتيب على نجاح التنمية الاقتصادية.

1. ترتيب أولويات صرف المال حسب قاعدة " درأ الضرر أولى من جلب المصلحة"

بما أن النفع أنواع ودرجات، فلا شك أن صرف المال لجلب نفع كبير يكون أحب وأحق وأولى من صرفه لجلب نفع ضعيف، كما أن استعماله لدفع ضرر كبير يكون أولى وأحسن من استعماله لدفع ضرر خفيف، أما فيما يخص الترتيب بين النفع والضرر فالقاعدة الفقهية" درأ الضرر أولى من جلب المصلحة كفيلة بهذا الترتيب، فبالاعتماد على هذه القاعدة يمكن ترتيب أولويات صرف المال كالتالي[10]:

– الأولية من الدرجة الأولى: المشروعات التي تستهدف رفع الضرر الكبير وجلب النفع الكبير.

- الأولية من الدرجة الثانية: المشروعات التي تسعى إلى رفع ضرر كبير مع جلب نفع ضعيف.

- الأولية من الدرجة الثالثة: المشروعات التي تجلب نفعا كبيرا وتدفع ضررا خفيفا.

- الأولية من الدرجة الرابعة: المشروعات التي تجلب نفعا ضعيفا وتدفع ضررا خفيفا.

شكل رقم(1) يوضع أولويات صرف المال حسب قاعدة "دفع الضرر أولى من جلب المنفعة"

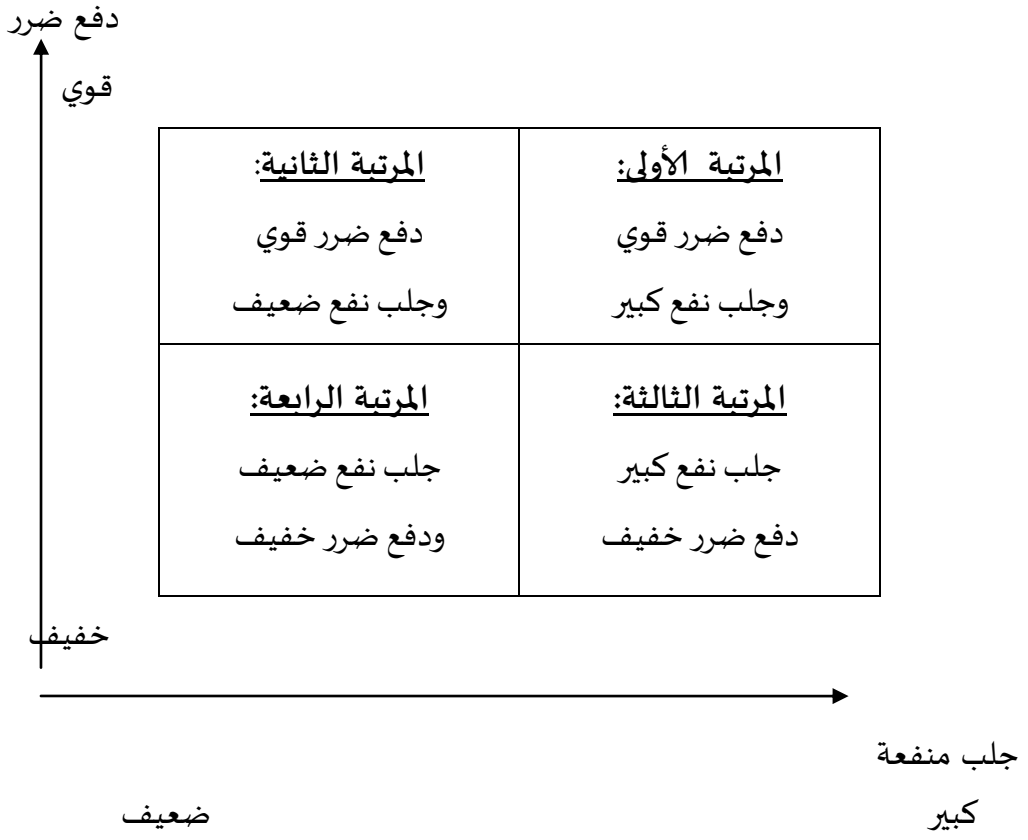

المصدر: عيسى حيرش، مرجع سابق، ص 9. بتصرف.

وإذا تأملنا هذا الترتيب وبهذه الكيفية، نجد أنه يجعل المسؤولية الاجتماعية أساس صرف المال في الإسلام، تلك المسؤولية التي تهملها المعايير الوضعية بالرغم من أهميتها المعترف بها من قبل كل المنظرين والباحثين في مجال التسيير. وإعطاء المسؤولية الاجتماعية هذه الأهمية ليس في الواقع إلا تكريس حق المجتمع في أموال أفراده وجماعاته، وحقه عليهم في توظيفها أحسن توظيف وفي الأوجه الأنسب مما يسهم في إنجاح التنمية الاقتصادية.

2. ترتيب الأولويات حسب الحاجة إليها

دراسات كثيرة أشارت إلى موضوع الحاجات الإنسانية وترتيبها، وقد اجتهد العديد من الباحثين المسلمين في إعداد قوائم للسلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية، وبالرغم من اختلاف هذه القوائم من باحث إلى آخر إلا أن ما يميز هذه الدراسات أن معظمها يتفق على تقسيم الحاجات إلى ثلاثة مستويات، وهي الضروريات، والحاجيات، و التحسينيات. ويرى كل من الغزالي والشاطبي أنه يتعين توجيه نظام المجتمع وأساليبه وطاقاته وأدواته المختلفة نحو تحقيق القدر الضروري من الضروريات اللازمة لها في المقام الأول، ويلي ذلك الحاجيات ثم التحسينيات[11].

أ. الضروريات

وهي التي تحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، والضروريات هي ما لابد منه لقيام مصالح الدين والدنيا، ويؤدي عدم إشباعها إلى عدم استقامة أمور الدنيا وضياع نعيم الآخرة، والتعرض للعذاب الأليم بدلا منه. لذا تسمى هذه الضروريات بالمصالح العامة، كالحاجة إلى الغداء من طعام وشراب ، واللباس، والمسكن، وإشباعها بالقدر الضروري اللازم[12].

ب. الحاجيات

هي ما يزيد عن الحد الأدنى الإسلامي من الضروريات، بقصد التوسعة ورفع الحرج ودفع المشقة عن الناس مثل التمتع بالطيبات من أجهزة كهربائية كالثلاجة والمروحة وبناء مساكن واسعة، ووسائل النقل العامة، ولكن شريطة أن لا يكون فيها إسراف وتبذير. وبصفة عامة فإن الحاجيات تسهل وتساعد من أجل المحافظة على الضروريات، فهي مكملة لها.

ج. التحسينات

وهي االمباحات من الطيبات والنعم التي تسهل الحياة وتحسنها وتجملها ولكن لا تصعب بتركها مثل صناعة العطور وتزيين المنازل والمواصلات الخاصة، ولكن شريطة تجنب المظهريات ووسائل الترف.[13]

3. الشكل رقم(2): يوضح ترتيب الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

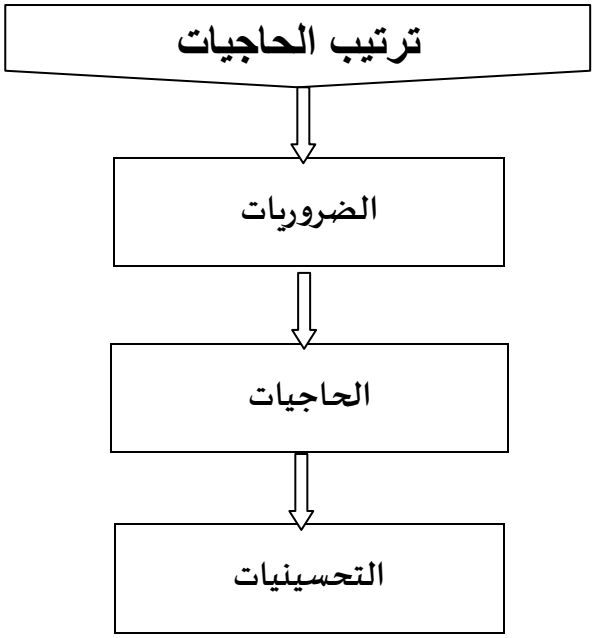

المصدر: صالح صالحي مرجع سابق، ص 417.

أثبت التجربة العملية أن الكثير من جهود التنموية المبذولة من طرف الدول النامية كانت بعيدة كل البعد عن الاحتياجات الفعلية لشعوبها، فقد أنصرف الكثير من مسؤولي ومخططي التنمية في هذه الدول إلى محاولة تلميع مظهرها أمام دول العالم، عن طريق زيادة الإنفاق العام الموجه لمشاريع البنى التحتية كالجسور ومد الطرق السريعة وبناء مطارات وموانئ ضخمة تفوق تكلفتها في بعض الأحيان تكلفة انجازها في الدول المتقدمة، أو التوجه إلى إنشاء شركات صناعة كشركات صناعة السيارات وأجهزة الهاتف النقال وغيرها. في حين نجد أن معظم هذه الدول لا يحقق حد الكفاية في غدائه، بالرغم من توفر كل الإمكانيات الطبيعية والمادية لتخلص من التبعية الغذائية للغرب، والتي تعد السلاح الفتاك التي تستخدمه الدول الرأسمالية في وجه معظم الاقتصاديات النامية التي تأمل في التقدم.

إن الالتزام بترتيب الأولويات كما جاء بها الشرع الحنيف، سيجنب الدول الإسلامية تضييع المال والجهد والوقت الناتج عن تقليد المنهاج الغربية في التنمية الاقتصادية، وسيحقق حد الكفاية الذي يسعى المنهج الإسلامي لتحقيقه، فبتوجيه مجهودات التنمية في المقام الأول إلى إنتاج الضروريات، ستتخلص هذه الدول من شبح التبعية الغذائية وسيحررها

ذلك من القيود المفروضة عليها من طرف الدول الرأسمالية والمؤسسات التابعة لها، وهذا في حد ذاته مفتاح التقدم والرقي للدول المستضعفة.

خلاصة

لا يختلف هدف تحقيق الرفاه الاقتصادي للجماعة والفرد في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد الوضعي، فمن البديهي أن ترمي التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أهداف مادية لضمان الرفاهية المادية للمجتمع، ومخطئ من يتصور أن الإسلام لا يجعل تحقيق هذا الهدف في مقدمة المشاغل والمشاكل، فهناك من ينظر إلى الإسلام بأنه دين يدعوا إلى الزهد واحتقار المادة، وعدم الاهتمام بطرق كسب الرزق، بحجة أن هذا الأخير مضمون من الله، والأرزاق بيد الله وليس للبشر إلا أن يشتغلوا بأمور الآخرة.

فمن خلال دراستنا لنظام الأولويات في المنهج الإسلامي لاحضنا أن هذا التصور مجانب للصواب لأن الأمور الدنيوية والمتطلبات المادية للإنسان تعد كذلك من مسائل الآخرة، والإسلام يطلب من الفرد أن يحقق وضع السيطرة على مختلف الموارد الطبيعية ووضع التمكن من استغلالها والاستفادة منها، إذ أمر بالسعي في طلب الرزق والعمل على كل قادر كما أمر بالكشف عن منابع الثروة وهذا لتحقيق أهم مطلب يجب على الدول الإسلامية أنجازه وهو تحقيق الأمن الغدائي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هدف نظام الأولويات التنمية في المنهج الإسلامي، لا يقتصر على تحقيق حد الكفاف الذي يعرفه الاقتصاد الوضعي و الذي يشير إلى الاقتصار على توفير الحد الأدنى اللازم للمعيشة، والمتعلق بمتطلبات البقاء أو الحاجات الأساسية الجوهرية التي لا يستطيع المرء أن يعيش بدونها وهو ما يشكل مستوى متواضعاً للرفاهية الاقتصادية.بل يهدف إلى تحقيق ما يسمى حد الكفاية والذي يعرف بأنه الحد الذي يوفر للفرد متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوبة من العيش، وغنى عن غيره، فلا يقتصر حد الكفاية على إشباع المقاصد الضرورية فحسب، وإنما يشمل أيضا إشباع المقاصد الحاجية التي لا توقع الإنسان في المشقات والحرج، وكذلك المقاصد التحسينية وهي الأشياء التي لا تصعب الحياة بدونها، لكنها تسهل الحياة وتحسنها، ويضاف إلى ذلك المقاصد الكمالية التي تحفظ على الناس مكارم الأخلاق ومحاسن العادات، وذلك كلما سمحت موارد المجتمع

ونؤكد في النهاية بأن هذا الهدف الاقتصادي بالرغم من أهميته وضرورة السعي إلى تحقيقه إلا أنه يعتبر في نظر الإسلام هدفا مرحليا، وهذا يعني أمرين:

- أنه لا غنى عنه فلا بد من تحقيقه ليمكن الوصول إلى ما عداه.

- إن الرخاء الاقتصادي ليس غاية يوقف عندها، وإنما يجب أن يتجاوز الإنسان ذلك إلى تحقيق الهدف النهائي هو تحقيق عبودية الله سبحانه وتعالى .

قائمة المراجع:

1. عزة إبراهيم عمارة. **الأمن الغذائي في ظل أهم المتغيرات المعاصرة**، ندوة الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 8 أكتوبر 2001، ص 4.

2. جاك ضيوف. **العمل على لاستئصال الجوع –ألفية متحررة من الجوع–**، منظمة الأغذية والزراعة

(الفاو)، أكتوبر 2000، ص 25.

3.عبد الرحمان يسري. **أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي**، مؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم العربي، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 22،25، أفريل 2000، ص1.

4. عزة إبراهيم عمارة ، مرجع سابق، ص 6.

5. نفس المرجع، ص 5.

6. صلاح وزان. **تنمية الزراعة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997، ص 37.

7 . رفيق صالح ، المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، عن الموقع:
http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?p=146540

8 . زياد عربية، **الفجوة الغذائية في الدول العربية**، عن الموقع:
http://www.alaswaq.net/views/2005/05/22/1317.html

9. محمد أحمد السريتي.**الأمن الغذائي في العالم الإسلامي وإمكانية تحقيقه**، مؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 22-25 أفريل 2000، ص 1.

10 عيسى حيرش. **محاولة لحصر بعض معايير التمويل الإسلامي للمشروعات**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 9.

11 محمد عبد المنعم غفر، مرجع سابق، ص 39.

12 حسن يوسف، مرجع سابق، ص 29.

13 المرجع نفسه.